

نظام الإجراءات الجزائية

١٤٢٢ هـ



الرقم : م / ٣٩

التاريخ : ١٤٢٢/٧/٢٨ هـ

بسم الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة السبعين من النظام الأساسي للحكم الصادر بالامر الملكي رقم (٩٠/د) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناءً على المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالامر الملكي رقم (١٢/د) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناءً على المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من نظام مجلس الشورى الصادر بالامر الملكي رقم (٩١/د) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٨٠/٨٦) وتاريخ ١٤٢٢/٢/١٢ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٠) وتاريخ ١٤٢٢/٢/١٩ هـ.

رسمنا بما هو آت :

أولاً : الموافقة على نظام الإجراءات الجزائية ، بالصيغة المرفقة.

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

فهد بن عبدالعزيز آل سعود





ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٦٦٦٠/٧ و تاريخ
١٤٢٢/٣/٢٥ هـ ، المشتملة على خطاب معالي وزير العدل رقم ٢٠/٣٣٦١٢/٦ و تاريخ
١٤٢٠/١٠/١٩ هـ المرفق به مشروع نظام الإجراءات الجزائية .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٨٠/٨٦) و تاريخ ١٤٢٢/٢/١٢ هـ .
وبعد الاطلاع على المحضر المعد في هيئة الخبراء رقم (٢٧٦) و تاريخ
١٤٢٢/٦/٢٠ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٣٢٥) و تاريخ
١٤٢٢/٧/١٤ هـ .

يقرر

الموافقة على نظام الإجراءات الجزائية ، بالصيغة المرفقة .
وقد اعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة بهذا .

رئيس مجلس الوزراء





نظام الإجراءات الجزائية

الباب الأول أحكام عامة

المادة الأولى :

تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية ، وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة ، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة ، وتتخذ في إجراءات نظرها بما ورد في هذا النظام .

وتسري أحكام هذا النظام على القضايا الجزائية التي لم يتم الفصل فيها والإجراءات التي لم تتم قبل نفاذه .

المادة الثانية :

لا يجوز القبض على أي إنسان ، أو تفتيشه ، أو توقيفه ، أو سجنه إلا في الأحوال المنصوص عليها نظاماً ، ولا يكون التوقيف أو السجن إلا في الأماكن المخصصة لكل منهما ولمدة المحددة من السلطة المختصة .

ويحظر إيذاء المقبوض عليه جسدياً ، أو معنوياً ، كما يحظر تعريضه للتعذيب ، أو المعاملة المهينة للكرامة .





المادة الثالثة :

لا يجوز توقيع عقوبة جزائية على أي شخص إلا على أمر محظور ومعاقب عليه شرعاً أو نظاماً وبعد ثبوت إدانته بناءً على حكم نهائي بعد محاكمة تجزى وفقاً للوجه الشرعي .

المادة الرابعة :

يحق لكل متهم أن يستعين بوكيل أو محام للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة .

المادة الخامسة :

إذا رفعت قضية بصفة رسمية إلى محكمة فلا تجوز إحالتها إلى جهة أخرى إلا بعد الحكم فيها ، أو إصدار قرار بعدم اختصاصها بالنظر فيها وإحالتها إلى الجهة المختصة .

المادة السادسة :

تتولى المحاكم محاكمة المتهمين فيما يسند إليهم من تهم وفقاً للوجه الشرعي وطبقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام . وللمحكمة أن تنظر في وقائع غير مدعى بها من المدعي العام مما لا يحتاج إلى تحقيق .

المادة السابعة :

يجب أن يحضر جلسات النظر في القضية وجلسة إصدار الحكم العسدد اللازم نظاماً من القضاة ، وإذا لم يتوافر العدد اللازم فيندب من يكمل نصاب النظر .



الرقم :
التاريخ :
الشفرات :



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

المادة الثامنة :

على أعضاء المحكمة أن يتداولوا الرأي مرأً ويناقشوا للحكم قبل إصداره ، وأن يبدي كل منهم رأيه في ذلك . وتصدر الأحكام بالإجماع أو الأغلبية . وعلى المخالف أن يوضح مخالفته ولما فيها في ضبط القضية ، وعلى الأكثرية أن توضح وجهة نظرها في الرد على مخالفة المخالف في سجل الضبط . ولا يجوز أن يشارك في المداولة غير القضاة الذين استمعوا إلى المرافعة .

المادة التاسعة :

تكون الأحكام الجزائية قابلة للاعتراض عليها من المحكوم عليه أو من المدعي العلم .

المادة العاشرة :

تُعقد الدوائر الجزائية في محكمة التمييز من خمسة قضاة ؛ لنظر الأحكام الصادرة بالقتل ، أو الرجم ، أو القطع ، أو القصاص فيما دون النفس . ويكون انعقادها من ثلاثة قضاة فيما عدا ذلك .

المادة الحادية عشرة :

الأحكام المصادق عليها من محكمة التمييز الصادرة بالقتل ، أو الرجم ، أو القطع ، أو القصاص فيما دون النفس لا تكون نهائية إلا بعد تصديقها من مجلس القضاء الأعلى منعقداً بهيئته الدائمة .





المادة الثانية عشرة :

إذا لم يصادق مجلس القضاء الأعلى على الحكم المعروض عليه
- تطبيقاً للمادة الحادية عشرة - فينقض الحكم ، وتعد القضية للنظر
فيها من جديد من قبل قضاة آخرين .

المادة الثالثة عشرة :

يستم التحقيق مع الأحداث والفتيات ومحاكمتهم وفقاً للأنظمة
والوائح المنظمة لذلك .

المادة الرابعة عشرة :

تتولى هيئة التحقيق والادعاء العام التحقيق والادعاء العام طبقاً
لنظامها ولائحته .

المادة الخامسة عشرة :

على جميع رجال السلطة العامة أن ينفذوا أوامر الجهات
القضائية الصادرة طبقاً لهذا النظام ، ولهم أن يستعملوا الوسيلة المناسبة
لتنفيذها .

الباب الثاني

الدعوى الجزائية

الفصل الأول

رفع الدعوى الجزائية

المادة السادسة عشرة :

تختص هيئة التحقيق والادعاء العام وفقاً لنظامها بإقامة الدعوى
الجزائية ومباشرتها أمام المحاكم المختصة .





المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

الرقم :
التاريخ :
الشروعات :

المادة السابعة عشرة :

للمجني عليه أو من ينوب عنه ، ولوارثه من بعده ، حق رفع الدعوى الجزائية في جميع القضايا التي يتعلق بها حق خاص ، ومباشرة هذه الدعوى أمام المحكمة المختصة . وعلى المحكمة في هذه الحالة تبليغ المدعي العام بالحضور .

المادة الثامنة عشرة :

لا يجوز إقامة الدعوى الجزائية أو إجراءات التحقيق في الجرائم الواجب فيها حق خاص للأفراد إلا بناءً على شكوى من المجني عليه أو من ينوب عنه أو وارثه من بعده إلى الجهة المختصة ، إلا إذا رأت هيئة التحقيق والادعاء العام مصلحة عامة في رفع الدعوى والتحقيق في هذه الجرائم .

المادة التاسعة عشرة :

إذا ظهر للمحكمة تعارض بين مصلحة المجني عليه أو وارثه من بعده وبين مصلحة نائبه فيمنع النائب من الاستمرار في المرافعة ويقام نائب آخر .

المادة العشرون :

إذا تبين للمحكمة في دعوى مقامة أمامها أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم ، أو وقائع أخرى مرتبطة بالتهمة المعروضة فعليها أن تحيط من رفع الدعوى علماً بذلك ، لاستكمال ما يلزم لنظرها والحكم فيها بالوجه الشرعي ، ويمري هذا الإجراء على محكمة التمييز إذا ظهر لها ذلك .



الرقم :
التاريخ :
المشروعات :



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

المادة الحادية والعشرون :

للمحكمة إذا وقعت أفعال من شأنها الإخلال بأوامرها أو بالاحترام الواجب لها ، أو للتأثير في أحد أعضائها أو في أحد أطراف الدعوى أو الشهود ، وكان ذلك بشأن دعوى منظورة أمامها ، أن تنظر في تلك الأفعال وتحكم فيها بالوجه الشرعي .

الفصل الثاني

انقضاء الدعوى الجزائية

المادة الثانية والعشرون :

تنقضي الدعوى الجزائية العامة في الحالات الآتية :

- ١- صدور حكم نهائي .
- ٢- عفو ولي الأمر فيما يدخله العفو .
- ٣- ما تكون التوبة فيه بضوابطها الشرعية مسقطاً للعقوبة .
- ٤- وفاة المتهم .
- ولا يمنع ذلك من الاستمرار في دعوى الحق الخاص .

المادة الثالثة والعشرون :

تنقضي الدعوى الجزائية الخاصة في الحالتين الآتيتين :

- ١- صدور حكم نهائي .
- ٢- عفو للمجني عليه أو وارثه .





الرقم :

التاريخ :

الشؤون :

ولا يمنع عفو للمجني عليه ، أو وارثه من الاستمرار في دعوى الحق للعلم .

الكتاب الثالث

إجراءات الاستدلال

الفصل الأول

جمع المعلومات وضبطها

المادة الرابعة والعشرون :

رجال الضبط الجنائي هم الأشخاص الذين يقومون بالبحث عن مرتكبي الجرائم وضبطهم وجمع المعلومات والأدلة اللازمة للتحقيق وتوجيه الاتهام .

المادة الخامسة والعشرون :

يخضع رجال الضبط الجنائي فيما يتعلق بوظائفهم في الضبط الجنائي المقررة في هذا النظام لإشراف هيئة التحقيق والادعاء العام . وللهيئة أن تطلب من الجهة المختصة النظر في أمر كل من تقع منه مخالفة لواجباته أو تقصير في عمله ، ولها أن تطلب رفع الدعوى التأديبية عليه ، دون إخلال بالحق في رفع الدعوى الجزائية .

المادة السادسة والعشرون :

يقوم بأعمال الضبط الجنائي ، حسب المهام الموكولة إليه ، كل

من :



الرقم :
التاريخ :
المنشور :



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

- ١- أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام في مجال اختصاصهم .
- ٢- مديري الشرطة ومعاونيهم في المناطق والمحافظات والمراكز .
- ٣- صباط الأمر العام ، وصباط المباحث العامة ، وصباط الجوارات ، وصباط الاستخبارات ، وصباط الدفاع المدني ، ومديري السجون والصباط فيها ، وصباط حرس الحدود ، وصباط قوات الأمن الخاصة ، وصباط الحرس الوطني ، وصباط القوات المسلحة ، كل بحسب المهام الموكولة إليه في الجرائم التي تقع ضمن اختصاص كل منهم .
- ٤- محافظي المحافظات ورؤساء المراكز .
- ٥- رؤساء المراكب السعودية البحرية والجوية في الجرائم التي ترتكب على متنها .
- ٦- رؤساء مراكز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حدود اختصاصهم .
- ٧- الموظفين والأشخاص الذين حولوا صلاحيات الصبب الجنائي بموجب أنظمة خاصة .
- ٨- الجهات والجان والأشخاص الذين يكلفون بالتحقيق بحسب ما تقتضي به الأنظمة .

للعادة المتابعة والعضرون :

على رجال الصبب الجنائي كل حسب اختصاصه أن يقبلوا البلاغات والشكاوى التي ترد إليهم في جميع الجرائم ، وأن يقوموا بفحصها وجمع المعلومات المتعلقة بها في محصر موقع عليه منهم ،



الرقم
التاريخ
الشعرع



المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء

وتسجل ملخصها وتاريخها في سجل يعد لذلك ، مع إطلاع هيئة التحقيق والادعاء العام بذلك فوراً ، ويجب أن ينتقل رجل الصبب الجنائي بنصه إلى محل الحادث للمحافظة عليه ، وصيظ كل ما يتعلق بالجريمة ، والمحافظة على أدلتها ، والقيام بالإجراءات التي تقتضيها الحال ، وعليه أن يثبت جميع هذه الإجراءات في المحصر الخاص بذلك .

المادة الثامنة والعشرون :

لرجال الصبب الجنائي في أثناء جمع المعلومات أن يستمعوا إلى أقوال من لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها ، وأن يسألوا من سبب إليه ارتكابها ، ويثبتوا ذلك في محاضرهم . ولهم أن يستمعوا بأهل الخبرة من أطباء وعيهم ويطلبوا رأيهم كتابة .

المادة التاسعة والعشرون :

تعهد الشكوى المقدمة ممن أصابه ضرر بسبب الجريمة مطالبة بحقه الخاص ، إلا إذا قرر صراحة أمام المحقق دروله عن حقه . وعلى المحقق إثبات ذلك في المحصر والإشهاد عليه ، مع تصديق المحكمة المختصة على دروله عن الحق في حد الغف والقصاص .

الفصل الثاني

التلبس بالجريمة

المادة الثلاثون :

تكون الجريمة متلبساً بها حال ارتكابها ، أو عقب ارتكابها بوقت قريب . وتعهد الجريمة متلبساً بها إذا تبع المجني عليه شخصاً ، أو



الرقم
التاريخ
الشروع



المملكة العربية السورية
مجلس الوزراء

تبعته العمة مع الصياح إثر وقوعها ، لو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها
بوقت قريب حاملاً آلات ، أو أسلحة ، أو لمتعة ، أو أدوات ، أو أشياء
أخرى يستدل منها على أنه قاتل أو شريك فيها ، لو إذا وجدت به في
هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك .

المادة الحادية والثلاثون :

يجب على رجل المصيط الجنائي - في حالة التلبس بالجريمة -
أن يستقل فوراً إلى مكان وقوعها ويعلم أثرها المادية ويحافظ عليها ،
ويثبت حالة الأماكن والأشخاص ، وكل ما يهدد في كشف الحقيقة ، وأن
يسمع أقوال من كان حاضراً ، أو من يمكن الحصول منه على
معلومات في شأن الواقعة ومرتكبها . ويجب عليه أن يبلغ هيئة التحقيق
والادعاء العلم فوراً بارتفاعه .

المادة الثانية والثلاثون :

لرجل المصيط الجنائي عند ارتفاعه - في حالة التلبس بالجريمة -
أن يمنع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه ، حتى يتم
تحرير المحصر القانوني بذلك . وله أن يستدعي في الحال من يمكن
الحصول منه على معلومات في شأن الواقعة .

وإذا خالف أحد الحاضرين الأمر الصادر إليه من رجل المصيط
الجنائي أو امتنع أحد ممن دعاهم عن الحصول ، يثبت ذلك في
المحصر ، ويحال للمحالف إلى المحكمة المختصة لتقرير ما تراه
بشأنه



الرقم
التاريخ
للشروعات



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

القبض على المتهم

المادة الثالثة والثلاثون :

لرجل المصيط الجنائي في حال التلبس بالجريمة القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على تهمته ؛ على أن يحرر محضراً بذلك ، ولن يبادر بإبلاغ هيئة التحقيق والادعاء العام فوراً ، وفي جميع الأحوال لا يجوز إبقاء المقبوض عليه موقوفاً لأكثر من أربع وعشرين ساعة إلا بأمر كتابي من المحقق فإذا لم يكن المتهم حاضراً فوجب على رجل المصيط الجنائي أن يصدر أمراً بصيطه وإحضاره ، ولن يبين ذلك في المحضر

المادة الرابعة والثلاثون :

يجب على رجل المصيط الجنائي أن يسمع فوراً أقوال المتهم المقبوض عليه ، وإذا لم يأت بما يبرئه يرسله خلال أربع وعشرين ساعة مع المحضر إلى المحقق الذي يجب عليه أن يستجوب المتهم المقبوض عليه خلال أربع وعشرين ساعة ، ثم يأمر بإيقافه أو إطلاقه .

المادة الخامسة والثلاثون :

في غير حالات التلبس ، لا يجوز القبض على أي إنسان أو توقيفه إلا بأمر من السلطة المختصة بذلك ، ويجب معاملته بما يحفظ كرامته ، ولا يجوز إيدأه جسدياً أو معنوياً ، ويجب إخباره بأسباب إيقافه ، ويكون له الحق في الاتصال بمن يرى لإبلاغه .



الرقم
التاريخ
المشروع



المملكة العربية السعودية
هيئة التحقيق والادعاء العام

المادة السابعة والثلاثون :

لا يجوز توقيف أي إنسان أو سجنه إلا في المسجون أو دور التوقيف المخصصة لذلك بظلمة . ولا يجوز لإدارة أي سجن أو دار توقيف قبول أي إنسان إلا بموجب أمر مسبب ومحدد المدة موقع عليه من السلطة المختصة ، ويجب ألا يبقيه بعد المدة المحددة في هذا الأمر

المادة الثامنة والثلاثون :

على المختصين من أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام ربرة المسجون ودور التوقيف في دوائر اختصاصهم في أي وقت دون التفتد بالندوم الرسمي ، والتأكد من عدم وجود مسجون أو موقوف بصفة غير مشروعة ، وأن يطلعوا على سجلات المسجون ودور التوقيف ، وأن يتصلوا بالمسجونين والموقوفين ، وأن يسموا شكاواهم ، وأن يتسلموا ما يقدمونه في هذا الشأن وعلى مأموري المسجون ودور التوقيف أن يقدموا لأعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام كل ما يحتاجونه لأداء مهامهم .

المادة الثامنة والثلاثون :

لكل مسجون أو موقوف الحق في أن يقدم في أي وقت لمأمور السجن أو دار التوقيف شكوى كتابية أو شفوية ، ويطلب منه تبليغها إلى عضو هيئة التحقيق والادعاء العام ، وعلى المأمور قبولها وتبليغها في الحال بعد إثباتها في سجل معد لذلك ، وترويد مقدمها بما يثبت تسلمها ، وعلى إدارة السجن أو التوقيف تخصيص مكتب مستقل لعضو الهيئة المختص لمتابعة أحوال المسجونين أو الموقوفين .





المادة التاسعة والثلاثون :

لكل من علم بوجود مسجون أو موقوف بصفة غير مشروعة أو في مكان غير مخصص للسجن أو التوقيف أن يبلغ هيئة التحقيق والادعاء العام . وعليه عضو الهيئة للمحتصن بمجرد علمه بذلك أن ينتقل فوراً إلى المكان الموجود فيه للمسجون أو الموقوف ، وأن يقوم بإجراء التحقيق ، وأن يأمر بالإفراج عنه إذا كان سجيناً أو توقيفه جرياً بصفة غير مشروعة ، وعليه أن يحرر محضراً بذلك يرفع إلى الجهة المختصة لتطبيق ما تقتضي به الأنظمة في حق المتسببين في ذلك .

الفصل الرابع

تفتيش الأشخاص والمساكن

المادة الأربعون :

للأشخاص ومساكنهم ومكاتبهم ومراكبهم حرمة تجب صيانتها . وحرمة الشخص تحمي جسده وملابسه وماله وما يوجد معه من أمتعة . وتشمل حرمة المسكن كل مكان مسور أو محاط بأي حاجز ، أو معد لامتصافه ملوى .

المادة الحادية والأربعون :

لا يجوز لرجل القبط الجبائي الدخول في أي محل مسكون أو تفتيشه إلا في الأحوال المنصوص عليها نظاماً ، بأمر مسبب من هيئة التحقيق والادعاء العام ، وما عدا المساكن فيكتفي في تفتيشها بإذن



الرقم
التاريخ
المشروعات



المملكة العربية السعودية
هيئة المحلفين العامين

مسبب من المحقق وإذا رفض صاحب الممكن أو شاعله تمكين رجل الصبب الجنائي من الدخول أو قلوب دحوله ، جار له أن يتخذ الوسائل اللازمة المشروعة لدخول الممكن بحسب ما تقتضيه الحال ويجوز دخول الممكن في حالة طلب المساعدة من الداخل ، أو حدوث هدم أو غرق أو حريق أو بحر ذلك ، أو دخول معتد أثناء مطاردته للقبض عليه .

المادة الثانية والأربعون :

يجوز لرجل الصبب الجنائي - في الأحوال التي يجوز فيها القبض نظاماً على المتهم - أن يفتشه . ويشمل التفتيش جسده وملابسه وأثمنته وإذا كان المتهم أنثى وجب أن يكون التفتيش من قبل أنثى يديها رجل الصبب الجنائي .

المادة الثالثة والأربعون :

يجوز لرجل الصبب الجنائي في حال التلبس بجريمة أن يفتش منزل المتهم ويصبط ما فيه من الأشياء التي تفيد في كشف الحقيقة ، إذا اتضح من أمارات قوية أنها موجودة فيه .

المادة الرابعة والأربعون :

إذا قامت أثناء تفتيش منزل منهم قرائن صده ، أو ضد أي شخص موجود فيه على أنه يخفي معه شيئاً يفيده في كشف الحقيقة - جار لرجل الصبب الجنائي أن يفتشه .



الرقم
التاريخ
المشروعات :



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

٥. أثبتت جميع الإجراءات التي اتخذت أثناء التفتيش والإجراءات المتخذة بالنسبة للأشياء المضبوطة .

المادة الثامنة والأربعون :

إذا وجد رجل لضبط الجاني في منزل للمتهم أو وفقاً مختومة أو معلقة بأي طريقة ولا يجوز له أن يعصها ، وعليه إثبات ذلك في محضر التفتيش وعرضها على المحقق المختص .

المادة التاسعة والأربعون :

قبل معاداة مكان التفتيش توصع الأشياء والأوراق المضبوطة في حرر مغلق ، وتربط كلما أمكن ذلك ، ويختم عليها ، ويكتب على شريط داخل الحتم تاريخ المحضر المحرر بصيغتها ، ويشار إلى الموضوع الذي حصل الضبط من أجله .

المادة الخمسون :

لا يجوز قص الأختام الموضوعية ، طبقاً للمادة التاسعة والأربعين ، إلا بحضور المتهم أو وكيله أو من صبطت عنده هذه الأشياء ، أو بعد دعوتهم لذلك وتبليغهم بها وعدم حضورهم في الوقت المحدد .

المادة الحادية والخمسون :

يجب أن يكون التفتيش بهراً من بعد شروق الشمس وقبل غروبها في حدود المنطقة التي يخولها النظام ، ولا يجوز دخول المساكن إلا في حال التلبس بالجريمة .



الرقم
التاريخ
المشروع



المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء

المادة الثانية والخمسون :

إذا لم يكن في الممكن المراد تفنيشه إلا القتمة وجب أن يكون مع
القائمين بالتفنيش امرأة .

المادة الثالثة والخمسون :

مع مراعاة حكم القاتين الثانية والأربعين والرابعة والأربعين
من هذا النظام ، إذا كان في الممكن مساء ولم يكن للمرء من الدخول
صبطهم ولا تفنيشهم ، وجب أن يكون مع القائمين بالتفنيش امرأة ،
وأن يُمكن من الاحتجاب ، أو معادلة الممكن ، وأن يُمنَحَ التسهيلات
اللازمة لذلك بما لا يضر بمصلحة التفنيش ونتيجته .

المادة الرابعة والخمسون :

لا يجوز تفنيش غير المتهم أو ممكن غير مسكنه إلا إذا اتصح
من أمارات قوية أن هذا التفنيش سيؤدي في التحقيق

الفصل الخامس

ضبط الرمقل ومراقبة المحادثات

المادة الخامسة والخمسون :

لرسائل البريدية والبرقية والمحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل
الاتصال حرمة ، فلا يجوز الاطلاع عليها أو مراقبتها إلا بأمر مسبب
ولمدة محددة ، وفقاً لما ينص عليه هذا النظام .



الرقم
التاريخ
المشروعات



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

المادة المستون .

يجب على المحقق وعلى كل من وصل إلى علمه بسبب التفتيش معلومت عن الأشياء والأوراق المصبوطة أن يحافظ على سربيتها وألا ينتفع بها بأي طريقة كانت لو يعصى بها إلى غير ذلك ، إلا في الأحوال التي يعصى للنظام بها . فإذا أفضى بها دون معوع نظامي أو انتفع بها بأي طريقة كانت تعبت معاقته .

المادة الحادية والمستون :

مع مراعاة حكم المادة الثامنة والخمسين ، إذا كان لمن صبطت عنده الأوراق مصلحة عاجلة فيها تعطى له صورة منها مصدق عليها من المحقق .

الباب الرابع

إجراءات التحقيق

الفصل الأول

تصرفات المحقق

المادة الثانية والمستون :

للمحقق إذا رأى أن لا وجه للمبر في الدعوى أن يوصي بحفظ الأوراق ، ولرئيس الدائرة التي يتبعها المحقق الأمر بحفظها .



الرقم
التاريخ
المشروع



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

المادة الثالثة والمستون :

إذا صدر أمر بالحفظ وجب على المحقق أن يبلغه إلى المحني عليه وإلى المدعي بالحق الحاص ، فإذا توفي أحدهما كان التبليغ لورثته جملة في محل إقامته .

المادة الرابعة والمستون :

للمتهم حق الاستعانة بوكيل أو محام لحضور التحقيق ويجب على المحقق أن يقوم بالتحقيق في جميع الجرائم الكبيرة وفقاً لما هو مبصوم عليه في هذا النظام . وله في غير هذه الجرائم أن يقوم بالتحقيق فيها إذا وجد أن ظروفها أو أهميتها تستلزم ذلك ، أو أن يرفع الدعوى بتكليف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة

المادة الخامسة والمستون :

للمحقق أن يندب كنية أحد رجال الصبط الجنائي للقيام بإجراء معين أو أكثر من إجراءات التحقيق ، عدا استجواب المتهم ، ويكون للمندوب في حدود هذه السلطة التي للمحقق في هذا الإجراء ، وإذا دعت الحال إلى تخليد المحقق إجراء من الإجراءات خارج دائرة اختصاصه فله أن يندب لذلك محقق لدائرة المختصة أو أحد رجال الصبط الجنائي بها بحسب الأحوال . ويجب على المحقق أن يتكفل بنفسه للقيام بهذا الإجراء إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك .

المادة السادسة والمستون :

يجب على المحقق في جميع الأحوال التي يندب فيها غيره لإجراء بعض التحقيقات أن يبين كتابة للمعامل المطلوب تحقيقها



الرقم
التاريخ
المنشور



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

والإجراءات المطلوبة اتخاذها ، والمندوب أن يجري أي عمل آخر من أعمال التحقيق ، وأن يستجوب المتهم في الأحوال التي يحشى فيها فوات الوقت ، متى كان ذلك متصلاً بالعمل للمندوب له ولازماً في كشف الحقيقة .

المادة السابعة والعشرون :

تعد إجراءات التحقيق ذاتها والبدائع التي تسفر عنها من الأسرار التي يجب على المحققين ومساعدتهم من كتاب وخبراء وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق أو يحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم - عدم إفشائها ، ومن يخالف منهم تمتعت بمساكنته .

المادة الثامنة والعشرون :

لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعي بحقه للخاص في أثناء التحقيق في الدعوى ، ويفصل المحقق في مدى قبول هذا الادعاء خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم هذا الادعاء له . ومن رفض طلبه أن يعترض على هذا القرار لدى رئيس الدائرة التي ينتميها للمحقق خلال أسبوع من تاريخ إبلاغه بالقرار ، ويكون قرار رئيس الدائرة نهائياً في مرحلة التحقيق .

المادة التاسعة والعشرون :

للمتهم والمجني عليه والمدعي بالحق الخاص ووكيل كل منهم أو محاميهم أن يحضروا جميع إجراءات التحقيق ، وللمحقق أن يجري التحقيق في غيبة المذكورين لو بعصم متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة ، وبمجرد انتهاء تلك الضرورة يتيح لهم الاطلاع على التحقيق .



الرقم
التاريخ
المشروعات



المجلس التشريعي
مجلس الوزراء

المادة المبحورة :

ليس للمحقق أن يعزل المتهم عن وكيله أو محاميه الحاضر معه في أثناء التحقيق .

وليس للوكيل أو المحامي التدخل في التحقيق إلا بإذن من المحقق ، وله في جميع الأحوال أن يقدم للمحقق مذكرة خطية بملاحظاته وعلى المحقق ضم هذه المذكرة إلى ملف القضية .

المادة الحادية والمبعورة :

يبلغ الحضور بالساعة واليوم الذي يباشر فيه المحقق إجراءات التحقيق والمكان الذي تجرى فيه .

المادة الثانية والمبعورة :

يجب على كل من المجني عليه والمدعي بالحق الحاضر أن يعين محلاً في البادية التي توجد فيها المحكمة التي يجري التحقيق في نطاق اختصاصها المكاني ، إذا لم يكن مقيماً فيها ، وإذا لم يعمل ذلك يكون إبلاغه صحيحاً بإبلاغ إدارة المحكمة بكل ما يلزم إبلاغه به .

المادة الثالثة والمبعورة :

للحضور أن يقدموا للمحقق الطلبات التي يرون تقديمها في أثناء التحقيق ، وعلى المحقق أن يفصل فيها مع بيان الأسباب التي استند إليها



الرقم
التاريخ
المشروعات



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

المادة الرابعة والمبعون :

إذا لم تكن لوامر المحقق وقراراته بشأن التحقيق الذي يجريه قد صدرت في مواجهة الخصوم قطعية أن يبلغها لهم في خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورها .

المادة الخامسة والمبعون :

للمحققين حل قيامهم بواجبتهم أن يستعيدوا مباشرة بقوى الأمن إذا استلزم الأمر ذلك .

الفصل الثاني

نخب الخبراء

المادة السادسة والمبعون :

للمحقق أن يستعين بحبير مختص لإبداء الرأي في أي مسألة متعلقة بالتحقيق الذي يجريه .

المادة السابعة والمبعون :

على الحبير أن يقدم تقريره كتابة في الموعد الذي حدد من قبل المحقق ، وللمحقق أن يستبدل به خبيراً آخر إذا لم يقدم التقرير في الميعاد المحدد له ، أو وجد مقتضى لذلك ، ولكل واحد من الخصوم أن يقدم تقريراً من خبير آخر بصفة استشارية .

المادة الثامنة والمبعون :

للخصوم الاعتراض على الحبير إذا وجدت أسباب قوية تدعو إلى ذلك ، ويقدم الاعتراض إلى المحقق للفصل فيه ، ويجب أن يبين فيه أسباب الاعتراض ، وعلى المحقق الفصل فيه في مدة ثلاثة أيام من





تقديمه . ويرتب على هذا الاعتراض عدم استمرار الحدير في عمله إلا
إذا اقتضى الحال الاستعجال بإمر المحقق باستمراره

الفصل الثالث

الانتقل والمعانة والتفتيش وضبط

الأشياء المتعلقة بالجريمة

المادة التاسعة والسبعون :

يسنقل المحقق - عند الانقضاء - فور إبلاغه بوقوع جريمة
داخلية لمسي احتصاصه إلى مكان وقوعها لإجراء المعانة اللازمة قبل
زوالها أو طمس معالمها أو تغييرها .

المادة الثمانون :

تفتيش المساكن عمل من أعمال التحقيق ، ولا يجوز الالتجاء إليه
إلا بناءً على اتهام موجه إلى شخص يقيم في الممسك المراد تفتيشه
بارتكاب جريمة ، أو باشتراكه في ارتكابها ، أو إذا وجدت قرائن تدل
على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة وللمحقق أن يفتش أي مكان
وبصبط كل ما يحتمل أنه استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها ،
وكل ما يبيد في كشف الحقيقة بما في ذلك الأوراق والأسلحة ، وفي
جميع الأحوال يجب أن يُعد محصراً عن ولعة التفتيش بتصميم
الأسباب التي بُني عليها ونتائجه ، مع مراعاة أنه لا يجوز دخول



الرقم

التاريخ

للمشروعات



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

المساكن أو تنفيذها إلا في الأحوال المخصوص عليها نظاماً وبأمر
معيّن من هيئة التحقيق والادعاء العام .

المادة الحادية والثلاثون :

للمحقق أن يعتش المتهم ، وله تعشيش غير المتهم إذا اتضح من
أمارات قوية أنه يحوي أشياء تعيد في كشف الحقيقة ، ويراعى في
التعشيش حكم المادة الثانية والأربعين من هذا النظام

المادة الثانية والثلاثون :

يراعى في ضبط الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات
والطرود والبرقيات والمحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال
أحكام المواد من الحامسة والخمسين إلى الحادية والستين من هذا
النظام .

المادة الثالثة والثلاثون :

الأشياء والأوراق التي تصبط يتبع بشأنها أحكام المادة التسعة
والأربعين من هذا النظام .

المادة الرابعة والثلاثون :

لا يجوز للمحقق أن يصبط لدى وكيل المتهم أو محاميه الأوراق
والمستندات التي سلمها إليه المتهم لأداء المهمة التي عهد إليه بها ولا
المراسلات المتبادلة بينهما في القضية .

المادة الخامسة والثلاثون :

إذا توافرت لدى المحقق أدلة على أن شخصاً معيناً يحور أشياء
لها علاقة بالجريمة التي يحقق فيها فيستصدر أمراً من رئيس الدائرة





التي يتبعها تسليم تلك الأشياء إلى المحقق ، لو تمكبه من الاطلاع عليها بحسب ما يقتضيه الحال .

الفصل الرابع

التصرف في الأشياء المصبوطة

المادة السادسة والثماتون :

يجوز أن يؤمر برد الأشياء التي صيبت في أثناء التحقيق ولو كان ذلك قبل الحكم ، إلا إذا كانت لارمة للسير في الدعوى أو صلاحاً للمصادرة .

المادة السابعة والثماتون :

يكون رد الأشياء المصبوطة إلى من كانت في حيازته وقت صيبتها ، وإذا كانت المصبوطة من الأشياء التي وقعت عليها الجريمة ، أو المتحصلة من هذه الأشياء ، يكون ردها إلى من فقد حيازتها بالجريمة ، ما لم يكن لمن صيبت معه حق في حبسها .

المادة الثامنة والثماتون :

يصدر الأمر برد الأشياء المصبوطة من المحقق أو من قاضي المحكمة المختصة التي يقع في نطاق اختصاصها مكان التحقيق ، ويجوز للمحكمة أن تأمر بالرد في أثناء نظر الدعوى .





المادة التاسعة والثمانون :

لا يمنع الأمر برد الأشياء المصبوطة دوي الشئ من المطالبة أمام المحاكم المختصة بما لهم من حقوق إلا المتهم لو المدعي بالحق الخاص إذا كان الأمر بالرد قد صدر من المحكمة بناءً على طلب أي منهما في مواجهة الآخر .

المادة التسعون :

لا يجوز للمحقق الأمر برد الأشياء المصبوطة عند المنازعة ، أو عند وجود شك فيما له الحق في تسلمها ، ويرفع الأمر في هذه الحالة إلى المحكمة المختصة بناءً على طلب دوي الشئ لتأمر بما نراه .

المادة الحادية والتسعون :

يجب عند صدور أمر بحفظ الدعوى أن يفصل في كيفية التصرف في الأشياء المصبوطة ، وكذلك الحال عند الحكم في الدعوى إذا حصلت المطالبة بردها أمام المحكمة .

المادة الثانية والتسعون :

الأشياء المصبوطة التي لا يطلبها أصحابها - بعد إطلاعهم بحقوقهم في استعادتها - تودع بيت المال .

المادة الثالثة والتسعون :

للمحكمة التي يقع في دائرتها مكان التفتيق أن تأمر بإحالة الخصوم للتقصي أمام المحكمة المختصة إذا رأت موجياً لذلك . وفي هذه الحالة يجوز وضع الأشياء المصبوطة تحت الحراسة ، أو اتخاذ وسائل تحفظية أخرى بشأنها .



الرقم
التاريخ
الاعتماد



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

المادة الرابعة والتسعون :

إذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن ، أو يستلزم حفظه نفقات كبيرة تستغرق قيمته أمرت المحكمة بتسليمه إلى صاحبه ، أو إلى بيت المال ليبيعه بالمراد العيني متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق . وفي هذه الحالة يكون للمدعي الحق فيه أن يطالب بالتعويض الذي يبيع به .

الفصل الخامس

الاستماع إلى الشهود

المادة الخامسة والتسعون :

على المحقق أن يستمع إلى أقوال الشهود الذين يطلب الخصوم سماع أقوالهم مما لم ير عدم الفائدة من سماعها . وله أن يستمع إلى أقوال من يرى لزوم سماعه من الشهود عن الوقائع التي تؤدي إلى إثبات الجريمة وظروفها وإسنادها إلى المتهم أو براءته منها .

المادة السادسة والتسعون :

على المحقق أن يثبت في المحضر للبيانات الكاملة عن كل شاهد ، تشمل اسم الشاهد وأبيه ومهنته وجسميته ومحل إقامته وصلته بالمتهم والمجني عليه والمدعي بالحق للخاص .



الرقم
التاريخ
المشروعات :



المملكة العربية السعودية
هيئة الغذاء والدواء

وتُدوّن تلك البيانات وشهادة الشهود وإجراءات مسماعها في المحضر من غير تعديل ، أو شطب ، أو كشط ، أو تحشير ، أو إضافة ولا يعتمد شيء من ذلك إلا إذا صدق عليه المحقق والكااتب والمُشاهد .

المادة السابعة والتسعون :

يضع كل من المحقق والكااتب إمضاءه على الشهادة ، وكذلك المُشاهد بعد تلاوتها عليه ، فلي تمتنع عن وضع إمضاءه أو بصمته أو لم يستطع يُثبت ذلك في المحضر مع ذكر الأسباب التي يبدونها .

المادة الثامنة والتسعون :

يستمع المحقق لكل شاهد على انفراد ، وله أن يواجه الشهود بعضهم ببعض وبالحضور .

المادة التاسعة والتسعون :

للحضور بعد الانتهاء من الاستماع إلى أقوال الشاهد بدءاً ملحوظاتهم عليها ، ولهم أن يطلبوا من المحقق الاستماع إلى أقوال المُشاهد عن نقاط أخرى يبيرونها . وللمحقق أن يرفض توجيه أي سؤال لا يتعلق بالدعوى ، أو يكون في صيغته مساس بأحد .

المادة المائة :

إذا كان المُشاهد مريضاً ، أو لديه ما يصعب من الحضور تسمع شهادته في مكان وجوده



الرقم
التاريخ
المشروع



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

الاستجواب والمواجهة

المادة الأولى بعد الملة :

يجب على المحقق عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق أن يدور جميع البيانات الشخصية الخاصة به ويحيطه علماً بالتهمة المسموعة إليه ، ويثبت في المحضر ما يديه المتهم في شأنها من أقوال ، وللمحقق أن يواجهه بعرض من المتهمين ، أو الشهود ، ويوقع المتهم على أقواله بعد تلاوتها عليه ، فإذا امتنع أثبت للمحقق امتناعه عن التوقيع في المحضر .

المادة الثانية بعد الملة :

يجب أن يتم الاستجواب في حال لا تلزم فيها على إرادة المتهم في إيداء أقواله ، ولا يجوز تخليفه ولا استعمال وسائل الإكراه ضده . ولا يجوز لاستجواب المتهم خارج مقر جهة التحقيق إلا لضرورة يفرضها المحقق .

الفصل السابع

التكليف بالحضور وأمر الصب والإحضار

المادة الثالثة بعد الملة :

للمحقق في جميع القضايا أن يقرر - حسب الأحوال - حضور الشخص المطلوب التحقيق معه ، أو يصدر أمراً بالعرض عليه إذا كانت ظروف التحقيق تستلزم ذلك .



الرقم
التاريخ
التوقعات



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

المادة الرابعة بعد المائة .

يجب أن يشتمل كل أمر بالحضور على اسم الشخص المطلوب رباعياً ، وجسديته ، ومهنته ، ومحل إقامته ، وتاريخ الأمر ، وساعة الحضور وتاريخه ، واسم المحقق وتوقيعه ، والختم الرسمي . ويشتمل أمر القبض والإحضار فضلاً عن ذلك - على تكليف رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم وإحضاره أمام المحقق إذا رفض الحضور طوعاً في الحال . ويشتمل أمر التوقيف - بالإضافة إلى ما سبق - على تكليف مأمور التوقيف بقول المتهم في دار التوقيف مع بيان التهمة المنسوبة إليه ومستنداتها .

المادة الخامسة بعد المائة :

يبلغ الأمر بالحضور إلى الشخص المطلوب التحقيق معه بواسطة أحد المحضرين أو رجال السلطة العامة ، وتسلم له صورة منه إن وجد ، وإلا فتسلم لأحد أفراد أسرته القابلين للمساكين معه .

المادة السادسة بعد المائة :

تكون الأوامر التي يصدرها المحقق نافذة في جميع أنحاء المملكة .

المادة السابعة بعد المائة :

إذا لم يحضر المتهم - بعد تكليفه بالحضور رسمياً - من غير عذر مقبول ، أو إذا خيف هروبه ، أو كانت الجريمة في حالة تلبس ، جاز للمحقق أن يصدر أمراً بالقبض عليه وإحضاره ولو كانت الواقعة مما لا يجوز فيها توقيف المتهم .



الرقم
التاريخ
المصوبات



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

المادة الثامنة بعد المائة .

إذا لم يكن للمتهم محل إقامة معروف فعليه أن يعين محلاً بقبله المحقق ، وإلا جاز للمحقق أن يصدر أمراً بلياقه .

المادة التاسعة بعد المائة :

يجب على المحقق أن يستجوب المتهم المقبوض عليه فوراً ، وإذا تعدد ذلك يودع دار التوقيف إلى حين استجوابه . ويجب ألا تزيد مدة إيداعه على أربع وعشرين ساعة ، فإذا مضت هذه المدة وجب على مأمور دار التوقيف إيلاع رئيس الدائرة التي تتبعها المحقق ، وعلى الدائرة أن تباشر إلى استجوابه حالاً ، أو تأمر بإحلاء سبيله .

المادة العاشرة بعد المائة :

إذا قبض على المتهم خارج نطاق الدائرة التي يجري التحقيق فيها يُحضر إلى دائرة التحقيق في الجهة التي قبض عليه فيها ، التي عليها أن تتحقق من جميع البيانات الخاصة بشخصه ، وتحيطه علماً بالواقعة المنسوبة إليه ، وتكون أقواله في شأنها ، وإذا اقتضت الحال نقله فربط بالجهة التي ستُنقل إليها .

المادة الحادية عشرة بعد المائة :

إذا اعترض المتهم على نقله ، أو كانت حالته الصحية لا تسمح بالنقل يبلغ المحقق بذلك ، وعليه أن يصدر أمره فوراً بما يلزم .



الرقم
التاريخ
المشروعات



المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء

أمر التوقيف

المادة الثانية عشرة بعد المائة :

يحدد وزير الداخلية - بناءً على توصية رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام - ما يعد من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف

المادة الثالثة عشرة بعد المائة :

إذا تبين بعد استجواب المتهم ، أو في حالة هروبه ، أن الأدلة كافية صده في جريمة كبيرة ، أو كانت مصلحة التحقيق تستوجب توقيفه لمصلحة من الهرب أو من التأثير في سير التحقيق ، فعلى المحقق إصدار أمر بتوقيفه مدة لا تزيد على خمسة أيام من تاريخ القبض عليه .

المادة الرابعة عشرة بعد المائة :

ينتهي التوقيف بمضي خمسة أيام ، إلا إذا رأى المحقق تمديد مدة التوقيف فوجب ثل نقصانها أن يقوم بحرص الأوراق على رئيس فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بالمطعة ليصدر أمراً بتمديد مدة التوقيف مدة أو مديداً متعاقبة ، على ألا تزيد في مجموعها على أربعين يوماً من تاريخ القبض عليه ، أو الإقراج عن المتهم . وفي الحالات التي تتطلب التوقيف مدة أطول يرفع الأمر إلى رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام ليصدر أمره بتمديد لمدة أو مدد متعاقبة لا تزيد أي مدداً على ثلاثين يوماً ، ولا يزيد مجموعها على ستة أشهر



الرقم
التاريخ
المختص به



المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء

من تاريخ القبض على المتهم ، بتعين بعدها مباشرة إحالته إلى المحكمة المختصة ، أو الإقراج عنه .

المادة الخامسة عشرة بعد المائة :

يجب عند توقيف المتهم أن يُسلم أصل أمر التوقيف لمأمور دار التوقيف بعد توقيعه على صورة هذا الأمر بالتسلم .

المادة السادسة عشرة بعد المائة :

يبلغ فوراً كل من يقص عليه أو يوقف بأسباب القبض عليه أو توقيفه ، ويكون له حق الاتصال بمن يراه لإبلاغه ، ويكون ذلك تحت رقابة رجل الضبط القضاة .

المادة السابعة عشرة بعد المائة :

لا يجوز تعديد أوامر القبض ، أو الإحصار ، أو التوقيف ، بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ صدور ما تم تجدد

المادة الثامنة عشرة بعد المائة :

لا يجوز لمأمور القصر أو دار التوقيف أن يسمح لأحد رجال السلطة العامة بالاتصال بالموقوف إلا بإذن كتابي من المحقق ، وعليه أن يدون في دفتر القصر اسم الشخص الذي سُمح له بذلك ووقت المقابلة وتاريخ الإذن ومضمونه .

المادة التاسعة عشرة بعد المائة :

للمحقق في كل الأحوال - أن يأمر بعدم اتصال المتهم بغيره من المسجونين ، أو الموقوفين ، وألا يزوره أحد لمدة لا تزيد على





مستتر يوماً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك ، دون الإخلال بحق المتهم في الاتصال بوكيله أو محاميه .

الفصل التاسع

الإفراج المؤقت

المادة العشرون بعد المئة :

للمحقق السدي يتولى القضية ، في أي وقت - سواء من تلقاء نفسه أم بناءً على طلب المتهم - أن يأمر بالإفراج عن المتهم إذا وجد أن توقيفه ليس له مبرر ، وأنه لا ضرر على التحقيق من إخلاء سبيله ، ولا يُحتمى هروبه أو اختفائه ، بشرط أن يتعهد المتهم بالحضور إذا طلب منه ذلك .

المادة الحادية والعشرون بعد المئة :

في غير الأحوال التي يكون الإفراج فيها واجباً ، لا يفرج عن المتهم إلا بعد أن يعين له محلاً يوافق عليه المحقق .

المادة الثانية والعشرون بعد المئة :

الأمر الصادر بالإفراج لا يمنع المحقق من إصدار أمر جديد بالقبض على المتهم أو توقيفه إذا قويت الأدلة ضده ، أو أخل بما شرط عليه ، أو وجدت ظروف تستدعي اتخاذ هذا الإجراء .

المادة الثالثة والعشرون بعد المئة :

إذا أحيل للمتهم إلى المحكمة يكون الإفراج عنه إذا كان موقوفاً أو توقيفه إذا كان مفرجاً عنه من اختصاص المحكمة المحال إليها





وإذا حكم بعدم الاختصاص تكون المحكمة التي أصدرت الحكم
بعدم الاختصاص هي المختصة بالنظر في طلب الإفراج ، أو
الموقف ، إلى أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة .

الفصل العاشر

انتهاء التحقيق والتصرف في الدعوى

المادة الرابعة والعشرون بعد المائة :

إذا رأى المحقق بعد انتهاء التحقيق أن الأدلة غير كافية لإقامة
الدعوى فيوصي المحقق رئيس الدائرة بحفظ الدعوى وبالإفراج عن
المتهم الموقوف ، إلا إذا كان موقوفاً لمسبب آخر . وبعد أمر رئيس
الدائرة بتأييد ذلك بعداً ، إلا في الجرائم الكبيرة فلا يكون الأمر بعداً إلا
بمصادقة رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام ، أو من ينيبه .
ويجب أن يشتمل الأمر على الأسباب التي بني عليها ، ويبلغ
الأمر للمدعي بالحق الخاص ، وإذا كان قد توفي فيكون التبليغ لورثته
جملة في محل إقامته .

المادة الخامسة والعشرون بعد المائة :

القرار الصادر بحفظ التحقيق لا يمنع من إعادة فتح ملف القضية
والتحقيق فيها مرة أخرى متى ظهرت أدلة جديدة من شأنها تقوية
الاتهام ضد المدعى عليه . وبعد من الأدلة الجديدة شهادة للشهود



الرقم
التاريخ
المقوعات :



المملكة العربية السعودية
هيئة المحاكمات الجزائية

والمحاصر والأوراق الأخرى التي لم يسبق عرضها على
المحقق .

المادة السادسة والعشرون بعد المائة :

إذا رأى المحقق بعد انتهاء التحقيق أن الأدلة كافية ضد المتهم
ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة ، ويكلف المتهم بالحضور
لأمامها .

المادة السابعة والعشرون بعد المائة :

إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة من اختصاص محاكم متماثلة
الاختصاص وكانت مرتبطة فتحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة
المختصة مكملاً بإحداها ، وإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم مختلفة
الاختصاص فتحال إلى المحكمة الأوسع اختصاصاً .

الباب الخامس

المحاكم

الفصل الأول

الاختصاصات الجزائية

المادة الثامنة والعشرون بعد المائة :

تختص المحكمة الجزئية بالفصل في قضايا التعزيرات إلا بما
يمتنى بنظام ، وفي الحدود التي لا يتلاف فيها ، وأروش الجديات
التي لا تزيد على ثلث الدية .



الرقم
التاريخ
المشروعات



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

المادة التاسعة والعشرون بعد المائة

تختص المحكمة العامة بالفصل في القضايا التي تخرج عن اختصاص المحكمة الجزئية ، المنصوص عليه في المادة الثامنة والعشرين بعد المائة ، أو أي قضية أخرى يُحدّد النظام ضمن الاختصاص النوعي لهذه المحكمة ، ولها على وجه الخصوص منعقدة من ثلاثة قصاة الفصل في القضايا التي يُطلب فيها للحكم بعقوبة القتل ، أو الرجم ، أو القطع ، أو القصاص فيما نزل النص . ولا يجوز لها أن تصدر حكماً بعقوبة القتل تعريراً إلا بالإجماع ، وإذا تعدد الإجماع على الحكم بالقتل تعريراً فبدون ورير العدل لثنين من القضاة لينصبا إلى القضاة الثلاثة ويكون صدور الحكم منهم بالقتل تعريراً بالإجماع أو الأغلبية

المادة الثلاثون بعد المائة :

تختص المحكمة العامة في البلاد الذي ليس فيه محكمة جزئية بما تختص به المحكمة الجزئية .

المادة الحادية والثلاثون بعد المائة :

يُستحدّد الاختصاص المكاني للمحاكم في محل وقوع الجريمة ، أو المحل الذي يقيم فيه المتهم ، فإن لم يكن له محل إقامة معروف يتحدّد الاختصاص بالمكان الذي يقض عليه فيه .



الرقم
التاريخ
المشروع



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

المادة الثانية والثلاثون بعد المائة :

يعد مكافئاً للجريمة كل محل وقع فيه فعل من أفعالها ، أو ترك فعل يتعين القيام به ، حصل بسبب تركه ضرر جسي

المادة الثالثة والثلاثون بعد المائة :

تختص المحكمة التي تنظر الدعوى الجرائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجرائية المرفوعة أمامها ، إلا إذا نص النظام على خلاف ذلك .

المادة الرابعة والثلاثون بعد المائة :

إذا كان الحكم في الدعوى الجرائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جرائية أخرى وجب وقف الدعوى حتى يتم الفصل في الدعوى الأخرى .

الفصل الثاني

تنزع الاختصاص

المادة الخامسة والثلاثون بعد المائة :

إذا رفعت دعوى عن جريمة واحدة أو عن جرائم مرتبطة إلى محكمتين ، وقررت كل منهما اختصاصها أو عدم اختصاصها ، وكان



الرقم
التاريخ
للشروط:



المملكة العربية السعودية
هيئة التحكيم والبراءة

الاختصاص منحصر فيهما ؛ ورفع طلب تعيين المحكمة التي تفصل فيها إلى محكمة التمييز .

كتاب القواعد

إجراءات المحكمة

الفصل الأول

إبلاغ الخصوم

المادة السادسة والثلاثون بعد المائة :

إذا رفعت الدعوى إلى المحكمة فيكلف المتهم بالحضور أمامها ،
ويمنحني عن تكليفه بالحضور إذا حضر الجلسة ووجهت إليه التهمة .

المادة السابعة والثلاثون بعد المائة :

يبلغ الخصوم بالحضور أمام المحكمة المختصة قبل انعقاد الجلسة
بوقت كاف ويجوز إحضار المتهم للمقوص عليه متلبساً بالجريمة
إلى المحكمة فوراً وبغير ميعاد . فإذا حضر المتهم وطلب إعطائه مهلة
لإعداد دفاعه ، فعلى المحكمة أن تمنحه مهلة كافية .

المادة الثامنة والثلاثون بعد المائة :

تُبلغ ورقة التكليف بالحضور إلى المتهم نصه ، أو في محل
إقامته ، وفقاً للقواعد المقررة في نظام المرافعات الشرعية . وإذا



الرقم
التاريخ
للمشروعات



المملكة العربية السعودية
هيئة المحبرة بمجلس الوزراء

تعددت معرفة محل إقامة المتهم فيكون التبليغ في آخر محل كان يقيم فيه في المملكة ، وبمعلم للجهة التابع لها هذا المحل من إمارة أو محافظة أو مركز وبعد المكان الذي وقعت فيه الجريمة آخر محل إقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك .

المادة التاسعة والثلاثون بعد المائة :

يكون إبلاغ الموقوفين أو الممجنين بوساطة مأمور التوقيف أو السجن أو من يقوم مقامهما .

الفصل الثاني

حضور الخصوم

المادة الأربعون بعد المائة :

يجب على المتهم في الجرائم الكبيرة أن يحضر بنفسه أمام المحكمة مع عدم الإحلال بحقه في الاستعانة بمن يدافع عنه ، أما في الجرائم الأخرى فيجوز له أن يسب عنه وكيل أو محامياً لتقديم دفاعه ، وللمحكمة في كل الأحوال أن تأمر بحضوره شخصياً أمامها .

المادة الحادية والأربعون بعد المائة :

إذا لم يحضر المتهم المكلف بالحضور حسب النظام في اليوم المعين في ورقة التكليف بالحضور ، ولم يرسل وكيلاً عنه في الأحوال التي يسوغ فيها التوكيل فيسمع للقاضي دعوى المدعي وبيئته ويرصدها في سبب القضية ، ولا يحكم إلا بعد حضور المتهم . وللقاضي أن يصدر أمراً بإيقافه إذا لم يكن تخلفه لعذر مقبول .





المادة الثانية والأربعون بعد المائة :

إذا رفعت لدعوى على عدة أشخاص في واقعة واحدة وحصر بعضهم وتحلب بعضهم رغم تكليفهم بالحضور ، فيسمع القاضي دعوى المدعى ويثبت على الجميع ، ويرصدها في ضبط القضية ، ولا يحكم على المائبين إلا بعد حضورهم .

الفصل الثالث

حفظ النظام في الجلسة

المادة الثالثة والأربعون بعد المائة :

ضبط الجلسة وإدارتها موطان برئيسها ، وله في سبيل ذلك أن يحرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها ، فإن لم يمثل كان للمحكمة أن تحكم على الفور بسجنه مدة لا تزيد على أربع وعشرين ساعة ، ويكون حكمها نهائياً ، والمحكمة إلى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن ذلك الحكم .

المادة الرابعة والأربعون بعد المائة :

للمحكمة أن تحاكم من تقع منه في أثناء انعقادها جريمة تعد على هيئتها ، أو على أحد أعضائها ، أو أحد موظفيها ، وتحكم عليه وفقاً للوجه الشرعي بعد سماع أقواله .

المادة الخامسة والأربعون بعد المائة :

إذا وقعت في الجلسة جريمة غير مشمولة بحكم المائتين الثالثة والأربعين بعد المائة والرابعة والأربعين بعد المائة ، فالمحكمة - إذا لم



الرقم
التاريخ
المشروع



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

تر إحالة القضية إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام أن تحكم على من ارتكبها وفقاً للوجه الشرعي بعد سماع أقواله ، إلا إذا كان النظر في الجريمة من اختصاص محكمة أخرى فتحال القضية إلى تلك المحكمة .

المادة السادسة والأربعون بعد المائة :

للجرائم التي تقع في الجلسة ولم تنظرها المحكمة في الحال ، يكون نظرها وفقاً للقواعد العامة .

الفصل الرابع

تنحي القضاة وردهم عن الحكم

المادة السابعة والأربعون بعد المائة :

مع مراعاة أحكام الفصل الثالث الخاص بحفظ النظام في الجلسة تطبق في شأن تنحي القضاة وردهم عن الحكم الأحكام الواردة في نظام المرافعات الشرعية ، كما يكون القاضي ممنوعاً من نظر الدعوى إذا كانت الجريمة قد وقعت عليه في غير أوقات انعقاد الجلسات .

الفصل الخامس

الإدعاء بالحق الخاص

المادة الثامنة والأربعون بعد المائة :

لمن لحقه ضرر من الجريمة ولورثته من بعده أن يطالب بحقه الخاص مهما بلغ مقداره أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى



الرقم
التاريخ
الشروعات



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

الجزائية في أي حال كانت عليها الدعوى ، حتى لو لم يقبل طلبه أثناء التحقيق .

المادة التاسعة والأربعون بعد المائة :

إذا كان من لحقه سرر من الجريمة فقد الأهلية ولم يكن له ولي أو وصي وجب على المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى الجزائية أن تعين له من يطالب بحقه الخاص .

المادة الخمسون بعد المائة :

ترفع دعوى الحق الخاص على المتهم إذا كان أهلاً ، وعلى الولي أو الوصي إذا كان المتهم فقد الأهلية . فإن لم يكن له ولي أو وصي ، وجب على المحكمة أن تعين عليه ولياً .

المادة الحادية والخمسون بعد المائة :

يعلن المدعي بالحق الخاص محلاً في البلدة التي توجد فيها المحكمة ، وينتدب ذلك في إدارة المحكمة . وإذا لم يفعل ذلك يكون إيلاعه بإبلاغ إدارة المحكمة بكل ما يلزم إبلاغه به .

المادة الثانية والخمسون بعد المائة :

لا يكون لترك المدعي بالحق الخاص دعواه تأثير على الدعوى الجزائية العامة .

المادة الثالثة والخمسون بعد المائة :

إذا ترك المدعي بالحق الخاص دعواه المرفوعة أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجزائية يجوز له مواصلة دعواه أمامها ، ولا يجوز له أن يرفعها أمام محكمة أخرى .





المادة الرابعة والخمسون بعد المائة :

إذا رفع من أصابه ضرر من الجريمة دعواه بطلب التعويض إلى محكمة مختصة ثم رفعت الدعوى الجرائية جاز له ترك دعواه أمام تلك المحكمة ، وله رفعها إلى المحكمة التي تنظر الدعوى الجرائية

الفصل السادس

نظام الجلسة وإجراءاتها

المادة الخامسة والخمسون بعد المائة :

جلسات المحاكم عنية ، وبحور للمحكمة - استثناء - أن تنظر الدعوى كلها أو بعضها في جلسات سرية ، أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها ، مراعاة للأمن ، أو مخالطة على الأدب العامة ، أو إذا كان ذلك ضرورياً لظهور الحقيقة .

المادة السادسة والخمسون بعد المائة :

يجب أن يحضر جلسات المحكمة كاتب يتولى تحرير محضر الجلسة تحت إشراف رئيس الجلسة ، ويبين في المحضر اسم القاضي أو القضاة المكوبين لهيئة المحكمة والمدعي العام ، ومكل انعقاد للجلسة ، ووقت انعقادها ، وأسماء الخصوم الحاضرين ، والمدافعين عنهم ، وأقوالهم وطلباتهم ، وملخص مرافعاتهم ، والأدلة من شهادة وغيرها ، وجميع الإجراءات التي تتم في الجلسة ، ومنطوق الحكم



الرقم
التاريخ
الشعرات



المملكة العربية السعودية
هيئة التحكيم برئاسة المجلس الوزاري

ومستدده ، ويوقع رئيس الجلسة والقضاء المشتركين معه والكاتب على كل صفحة .

المادة السابعة والخمسون بعد المائة :

يجب أن يحضر المدعي العام جلسات المحكمة في الحق العام في الجرائم الكبيرة ، وعلى المحكمة سماع أقواله والفصل فيها . وفيما عدا ذلك يلزمه الحضور إذا طلبه القاضي ، أو ظهر للمدعي العام ما يستدعي حضوره .

المادة الثامنة والخمسون بعد المائة :

يحضر المتهم جلسات المحكمة بحضر قهود ولا أغلال ، وتجري المحافظة اللازمة عليه ، ولا يجوز إبعاده عن الجلسة في أثناء نظر الدعوى إلا إذا وقع منه ما يستدعي ذلك . وفي هذه الحالة تستمر الإجراءات ، فإذا زال السبب المقضي لإبعاده مُكِّن من حضور الجلسة وعلى المحكمة أن تحيطه علماً بما اتخذ في غيبته من إجراءات .

المادة التاسعة والخمسون بعد المائة :

لا تقتيد المحكمة بالوصف الوارد في لائحة الدعوى ، وعليها أن تعطى الفعل للوصف الذي يستحقه ولو كان مخالفاً للوصف الوارد في لائحة الدعوى ، وإذا جرى التعديل وجب على المحكمة أن تبلغ للمتهم بذلك .



الرقم
التاريخ
الشهورات :



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

المادة الستون بعد المائة :

للمحكمة أن تأمر للمدعي العام في أن يحل تعديلاً في لائحة الدعوى في أي وقت ، ويُلغ المتهم بذلك . ويجب أن يعطى المتهم فرصة كافية لإعداد دفاعه بشأن هذا التعديل وفقاً للنظام .

المادة الحادية والستون بعد المائة :

توجه المحكمة للتهمة إلى المتهم في الجلسة ، وتلقى عليه لائحة الدعوى وتوصح له ويعطى صورة منها ، ثم تسأل المحكمة الجواب عن ذلك .

المادة الثانية والستون بعد المائة :

إذا اعترف المتهم في أي وقت بالتهمة المنسوبة إليه فعلى المحكمة أن تسمع أقواله تفصيلاً وتناقشه فيها . فإذا اطمأنت إلى أن الاعتراف صحيح ، ورات أنه لا حاجة إلى أدلة أخرى فعليها أن تكتفي بذلك وتفصل في القضية ، وعليها أن تستكمل التحقيق إذا وجدت لذلك داهياً .

المادة الثالثة والستون بعد المائة :

إذا أنكر المتهم التهمة المنسوبة إليه ، أو امتنع عن الإجابة فعلى المحكمة أن تشرع في النظر في الأدلة المقدمة وتجري ما تراه لازماً بشأنها ، وأن تستجوب المتهم تفصيلاً بشأن تلك الأدلة وما تضمنته الدعوى . ولكل من طرفي الدعوى مناقشة شهود الطرف الآخر وأدلتة .



الرقم
التاريخ
الملاحظات



المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء

المادة الرابعة والستون بعد المائة :

لكل من الحضور أن يطلب سماع من يرى من شهود والنظر فيما
يعده من أدلة ، وأن يطلب القيام بإجراء معين من إجراءات التحقيق .
وللمحكمة أن ترفض الطلب إذا رأت أن العرض منه المماثلة ، أو
الكيد ، أو التصليل ، أو أن لا فائدة من إجابة طلبه

المادة الخامسة والستون بعد المائة :

للمحكمة أن تستدعي أي شاهد ترى حاجة لسماع أقواله ، أو
ترى حاجة لإعادة سؤاله كما أن لها أن تسمع من أي شخص يحضر
من تلقاء نفسه إذا وجدت أن في ذلك فائدة لكشف الحقيقة .

المادة السادسة والستون بعد المائة :

مع مراعاة ما تقرر شرعاً في الشهادة بالحدود ، يجب على كل
شخص دعوى لأداء الشهادة بأمر من القاضي للحضور في الموعد
والمكان المحددين .

المادة السابعة والستون بعد المائة :

إذا ثبت أن الشاهد ألقى بأقوال يعلم أنها غير صحيحة فيعزر
على جريمة شهادة الزور .

المادة الثامنة والستون بعد المائة :

إذا كمل الشاهد صغيراً ، أو كان فيه ما يمنع من قبول شهادته
فلا تعد أقواله شهادة ، ولكن للمحكمة إذا وجدت أن في سماعها فائدة
أن تسمعها . وإذا كمل الشاهد مصيباً بمرض ، أو بعاهة جسيمة مما



الرقم
التاريخ
الملاحظات



المملكة العربية السعودية
هيئة المحاكمات

يجعل نظام القاصي معه غير ممكن فيستعين بمن يستطيع انقاذهم معه ، ولا بعد ذلك شهادة .

المادة التاسعة والمستون بعد المائة :

تؤدي الشهادة في مجلس القضاء ، وتسمع شهادة الشهود كل على حدة ، ويجوز عند الاقتضاء تفريق الشهود ومواجهة بعضهم ببعض . وعلى المحكمة أن تمنع توجيه أي سؤال فيه محاولة للتأثير على الشاهد ، أو الإحشاء إليه ، كما تمنع توجيه أي سؤال محل بالأدب العامة إذا لم يكن متعلقاً بوقائع يتوقف عليها الفصل في الدعوى . وعلى المحكمة أن تحمي الشهود من كل محاولة ترسي إلى إرهابهم أو التشويش عليهم عند تأدية الشهادة .

المادة السبعون بعد المائة :

للمحكمة إذا رأت مفصلي للانتقال إلى المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة ، أو إلى أي مكان آخر لإجراء معاينة ، أو لسماع شاهد لا يستطيع الحضور ، أو للتحقق من أي أمر من الأمور أن تقوم بذلك وتمكن الحضور من الحضور معها في هذا الانتقال ، ولها أن تكلف قاصياً بذلك .

وتسري على إجراءات هذا القاصي القواعد التي تسري على إجراءات المحاكمة .

المادة الحادية والمبعون بعد المائة :

للمحكمة أن تصدر أمراً إلى أي شخص بتقديم شيء في حيزه ، وأن تأمر بصبط أي شيء متعلق بالقضية إذا كان في ذلك ما يفيد في



الرقم
التاريخ
الشروعات :



المملكة العربية السعودية
هيئة المحكمات والهيئات القضائية

ظهور الحقيقة وللمحكمة إذا قدم لها مستند ، أو أي شيء آخر في أثناء المحاكمة أن تأمر بإيقانه إلى أن يتم الفصل في القضية .
المادة الثانية والمبوعون بعد الملة :

للمحكمة أن تدب حبيراً أو أكثر لإبداء الرأي في مسألة فنية متعلقة بالقضية ويقدم الحبير إلى المحكمة تقريراً مكتوباً يبين فيه رأيه خلال المدة التي تحددها له ، وللخصوم الحصول على صورة من التقرير وإذا كان الخصوم ، أو القهود ، أو أحد منهم لا يفهم اللغة العربية فعلى المحكمة أن تستعين بمترجمين وإذا ثبت أن أحداً من الخبراء أو المترجمين تعمد التفسير أو الكذب فعلى المحكمة الحكم بتعريضه على ذلك .

المادة الثالثة والمبوعون بعد الملة :

لكل من الخصوم أن يقدم إلى المحكمة ما لديه مما يتعلق بالقضية مكتوباً ، أنضم إلى ملف القضية .

المادة الرابعة والمبوعون بعد الملة :

تسمع المحكمة دعوى المدعي العام ثم جواب المتهم ، أو وكيله ، أو محاميه عنها ، ثم دعوى المدعي بالحق الخاص ، ثم جواب المتهم ، أو وكيله ، أو محاميه عنها . ولكل طرف من الأطراف التعقيب على أقوال الطرف الآخر ، ويكون للمتهم هو آخر من يتكلم . وللمحكمة أن تمنع أي طرف من الاستمرار في المرافعة إذا خرج عن موضوع الدعوى ، أو كرر أقواله . وبعد ذلك تصدر المحكمة حكماً بعدم إدانة



الرقم
التاريخ
المحكمة



المملكة العربية السعودية
هيئة المحلفين بـ المجلس الوزاري

المستهم ، أو بإدائنه وتوقيع العقوبة عليه وهي كلتا الحالتين تفصل
المحكمة في الطلب المقدم من المدعي بالحق الحاصل .

الفصل السابع

دعوى التزوير الفرعية

المادة الخامسة والمبعون بعد المانة :

للمدعي العام والمبايع الخصوم في أي حالة كانت عليها الدعوى
أن يطعنوا بالتزوير في أي دليل من أدلة القضية .

المادة السادسة والمبعون بعد المانة :

يقدم الطعن إلى المحكمة المبطورة أمامها الدعوى ، ويجب أن
يعين فيه الدليل المطعون فيه بالتزوير والمستند على هذا التزوير .

المادة السابعة والمبعون بعد المانة :

إذا رأت المحكمة المبطورة أمامها الدعوى وجهاً للسير في تحقق
التزوير فعليها إحالة هذه الأوراق إلى الجهة المختصة ، وعليها أن
توقف الدعوى إلى أن يفصل في دعوى التزوير من الجهة المختصة
إذا كان الفصل في الدعوى المبطورة أمامها يتوقف على الورقة
المطعون فيها .

المادة الثامنة والمبعون بعد المانة :

في حالة الحكم بانتفاء التزوير تفصي المحكمة بتعريض مدعي
التزوير متى رأت مقتضى لذلك .



الرقم
التاريخ
المشروعات



المملكة العربية السعودية
هيئة المحاكمات

المادة التاسعة والمبعون بعد المائة .

في حالة الحكم بتروير ورقة رسمية كلها أو بعضها - تأمر المحكمة التي حكمت بالتروير بإلغائها ، أو تصحيحها بحسب الأحوال ، ويحرر بذلك محضر يؤثر على الورقة بمقتضاء .

الفصل الثامن

الحكم

المادة الثمانون بعد المائة :

تعتمد المحكمة في حكمها على الأدلة المقدمة إليها في أثناء نظر القضية ، ولا يجوز للقاضي أن يقضي بعلمه ولا بما يخالف علمه .

المادة الحادية والثمانون بعد المائة :

كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجرائية يجب أن يفصل في طلبات المدعي بالحق للحاصل ، أو العتوم ، إلا إذا رأت المحكمة أن الفصل في هذه الطلبات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبغي عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجرائية ، فعندئذ ترجى المحكمة الفصل في تلك الطلبات إلى حين استكمال إجراءاتها

المادة الثانية والثمانون بعد المائة :

يُنْتَلَى الحكم في جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسات سرية ، وذلك بحضور أطراف الدعوى ويجب أن يكون القضاة الذين اشتركوا في الحكم قد وقعوا عليه ، ولا بد من حضورهم جميعاً وقت تلاوته ما لم يحدث لأحدهم مانع من الحضور . ويجب أن يكون للحكم مشتملاً على اسم المحكمة التي أصدرته ، وتاريخ إصداره ، وأسماء



الرقم
التاريخ
المنشورات



المملكة العربية السعودية
هيئة المحاكمات

القضاة ، وأسماء الخصوم ، والجريمة موضوع الدعوى ، وملخص لما
قدمه الخصوم من طلبات ، أو دفاع ، وما أُسند عليه من الأدلة
والحجج ، ومراحل الدعوى ، ثم أسباب الحكم ونصه ومستنده
الشرعي ، وهل صدر بالإجماع ، أو بالأغلبية .

المادة الثالثة والثلاثون بعد المائة :

كل حكم يجب أن يسجل في سجل الأحكام ، ثم يحفظ في ملف
الدعوى خلال عشرة أيام من تاريخ صدور . وتُعطى صورة رسمية
منه لكل من المتهم والمدعي العام ، والمدعي بالحق الخاص إن وجد ،
ويبلغ ذلك رسمياً لمن ترى المحكمة إبلاغه بعد اكتسابه صفة القطعية .

المادة الرابعة والثلاثون بعد المائة :

يجب على المحكمة التي تصدر حكماً في الموضوع أن تفصل
في طلبات الخصوم المتعلقة بالأشياء المصبوطة . ولها أن تحول النزاع
بشأنها إلى محكمة مختصة إذا وجدت ضرورة لذلك . ويجوز للمحكمة
أن تصدر حكماً بالتصرف في المصبوطات في أثناء نظر الدعوى .

المادة الخامسة والثلاثون بعد المائة :

لا يجوز تنفيذ الحكم الصادر بالتصرف في الأشياء المصبوطة
على المحرر المبين في المادة الرابعة والثلاثين بعد المائة - إذا كان
الحكم الصادر في الدعوى غير نهائي ، ما لم تكن الأشياء المصبوطة
مما يضرع إليه الناف ، أو يستلزم حفظه بصفات كبيرة .

ويجوز للمحكمة إذا حكمت بتسليم الأشياء المصبوطة إلى شخص
معين أن تعينه أيها فوراً ، مع أحد تعهد عليه - بكفالة أو بغير



الرقم

التاريخ

للمنفعة



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

كفالة بأن يعيد الأشياء التي تسلمها إذا لم يؤيد الحكم الذي تسلم
الأشياء بموجبه .

المادة السادسة والثمانون بعد المائة :

إذا كانت الجريمة متعلقة بحيازة عقار ورأت المحكمة برعه
من هو في يده وإبقائه تحت تصرفها في أثناء بطر الدعوى فلها ذلك .
وإذا حكم بإدانة شخص في جريمة مصحوبة باستعمال القوة ،
وطهر للمحكمة أن شخصاً جرد من عقار بسبب هذه القوة جاز
للمحكمة أن تأمر بإعادة العقار إلى حيازة من أغتصب منه دون
الإخلال بحق غيره على هذا العقار .

المادة السابعة والثمانون بعد المائة :

منى صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية بالإدانة ، أو عدم
الإدانة بالنسبة إلى منهم معين فإنه لا يجوز بعد ذلك أن ترفع دعوى
جنائية أخرى ضد هذا المتهم عن الأفعال والوقائع نفسها التي صدر
بشأنها الحكم .

وبدا رفعت دعوى جنائية أخرى فيتمسك بالحكم السابق في أي
حالة كانت عليها الدعوى الأخيرة ، ولو أمام محكمة التمييز . ويجب
على المحكمة أن تراعي ذلك ولو لم يتمسك به الخصوم وبثبت
الحكم السابق بتقديم صورة رسمية منه ، أو شهادة من المحكمة
بصدده .





لوجه البطلان

المادة الثامنة والثمسون بعد المائة :

كل إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية ، أو الأنظمة المستمدة منها يكون باطلاً .

المادة التاسعة والتمسون بعد المائة :

إذا كان البطلان راجعاً إلى عدم مراعاة الأنظمة المتعلقة بولاية المحكمة من حيث تشكيلها أو اختصاصها بغير الدعوى فيتمسك به في أي حالة كانت عليها الدعوى وتقضي به المحكمة ولو بغير طلب .

المادة التسعون بعد المائة :

في غير ما نص عليه في المادة التاسعة والتمسين بعد المائة ، إذا كان البطلان راجعاً إلى عيب في الإجراء يمكن تصحيحه فعلى المحكمة أن تصححه . وإن كان راجعاً إلى عيب لا يمكن تصحيحه فتحكم ببطلانه .

المادة الحادية والتسعون بعد المائة :

لا يترتب على بطلان الإجراء بطلان الإجراءات السابقة عليه ولا الإجراءات اللاحقة له إذا لم تكن مبينة عليه .



الرقم
التاريخ
المسودات



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

المادة الثانية والتسعون بعد المائة :

إذا وجدت المحكمة أن في الدعوى عبثاً جوهرياً لا يمكن تصحيحه فعليها أن تصدر حكماً بعدم سماع هذه الدعوى ، ولا يمنع هذا الحكم من إعادته رفعها إذا توافرت الشروط النظامية .

الباب للمصالح

طرق الاعتراض على الأحكام

التمييز وإعادة النظر

الفصل الأول

التمييز

المادة الثالثة والتسعون بعد المائة :

بحسب لئمتهم وللمدعى العام والمدعى يتحقق الخاص طلب تمييز كل حكم صادر في جريمة بائنة ، أو بعدمها ، أو بعدم اختصاص ، وعلى المحكمة إعلامهم بهذا الحق حال النطق بالحكم

المادة الرابعة والتسعون بعد المائة :

مدة الاعتراض بطلب التمييز ثنتون يوماً من تاريخ تسليم صورة الحكم وتحدد المحكمة بعد النطق بالحكم موعداً أقصاه عشرة أيام لتسلم صورة الحكم ، مع إثبات ذلك في صبط القضية ، وأخذ توقيع طالب التمييز على ذلك ، وفي حالة عدم حضوره لتسلم صورة الحكم تُودع في ملف الدعوى في التاريخ نفسه ، مع إثبات ذلك في صبط القضية بأمر من القاضي وبعد الإبداع بداية لميعاد الثلاثين يوماً



الرقم
التاريخ
المشروعات



المملكة العربية السعودية
هيئة المحرمات

استقررة لطلب تمثيل الحكم . وعلى الجهة المسئولة عن السجين
إحضاره لتسلم صورة الحكم خلال المدة المحددة لتسلمها ، وكذلك
إحضاره لتقديم اعتراضه في المدة المحددة لتقديم الاعتراض .

المادة الخامسة والتسعون بعد المائة :

إذا لم يقسم طالب التمييز لانه الاعتراض خلال المدة
المخصوص عليها في المادة الرابعة والتسعين بعد المائة ترفع المحكمة
الحكم إلى محكمة التمييز خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ السقوط
بالحكم . وإذا كان الحكم صادراً بالقتل أو الرجم أو القطع أو الفصص
فسيما دون الفصل فيجب تمييزه ولو لم يطلب أحد الخصوم تمييزه .
وعلى المحكمة أن ترفعه إلى محكمة التمييز خلال المدة المذكورة أعلاه

المادة السادسة والتسعون بعد المائة :

تقدم اللاتحة لاعتراضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم
مشتملة على بيان الحكم للمعتراض عليه وتاريخه والأسباب التي بني
عليها وطبقات المعتراض والأسباب التي تؤيد اعتراضه

المادة السابعة والتسعون بعد المائة :

يسطر من أصدر الحكم للمعتراض عليه اللاتحة الاعتراضية من
باحثة الوجوه التي بني عليها الاعتراض من غير مراعاة ما لم يظهر
مقتضى لها من ظهر له ما يقتضي تعديل الحكم عدله ، وإلا أيد
حكمه ورفع مع كل الأوراق إلى محكمة التمييز ، أما إذا عدله فبيع
الحكم المعدل إلى المعتراض وإلى باقي الخصوم ، ويمضي عليه في
هذه الحالة الإجراءات المعتادة .



الرقم
التاريخ
الشهرات



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

المادة الثامنة والتسعون بعد المائة :

تسطر محكمة التمييز للشروط الشكلية في الاعتراض ، وما إذا كان صادراً من له حق طلب التمييز ، ثم تقرر قبول الاعتراض ، أو رفضه شكلاً . فإذا كان الاعتراض مرفوعاً من حيث الشكل فتصدر قراراً مستقلاً بذلك .

المادة التاسعة والتسعون بعد المائة :

تفصل محكمة التمييز في موضوع الاعتراض استقلاً إلى ما يوجد في الملف من الأوراق . ولا يحصر الخصوم أمامها ما لم تقرر ذلك .

المادة المائتان :

لمحكمة التمييز أن تأذن للخصوم بتقديم بيانات جديدة لتأيد أسباب اعتراضهم ، ولها أن تتخذ كل إجراء يحسبها على الفصل في الموضوع .

المادة الأولى بعد المائتين :

ينقص الحكم إن خالف نصاً من الكتاب ، أو السنة ، أو الإجماع .

المادة الثانية بعد المائتين :

ينقص الحكم إن خالف الأنظمة المتعلقة بولاية المحكمة من حيث تشكيلها أو اختصاصها بنظر الدعوى ، وتعين محكمة التمييز المحكمة المختصة وتحيل الدعوى إليها .





المادة الثالثة بعد المائتين :

إذا قبلت محكمة التمييز اعتراض المحكوم عليه شكلاً وموضوعاً فعلياً لى تحويل الحكم إلى المحكمة التي أصدرته مشفوعاً برأيها لإعادة النظر على أساس الملحوظات التي استندت إليها محكمة التمييز في قرارها . فإذا اقتصرت المحكمة بهذه الملحوظات فعلياً تعديل الحكم على أساسها ، فإن لم تقتنع وبقيت على حكمها السابق فعلياً إجابة محكمة التمييز على تلك الملحوظات .

المادة الرابعة بعد المائتين :

على محكمة التمييز إيذاء أي ملحوظة تراها على الأحكام المرفوعة إليها ، سواء أكانت باعتراض ، أم بدون اعتراض ، وذلك وفقاً لما ورد في المادة الثالثة بعد المائتين .

المادة الخامسة بعد المائتين :

إذا اقتصرت محكمة التمييز بإجالية المحكمة على ملحوظاتها فعلياً لى تصديق على الحكم فدا لم تقتنع فعلياً لى تنقص الحكم المعارض عليه كله ، أو بعضه - بحسب الأحوال - مع ذكر المستند ، ثم تحويل الدعوى إلى غير من بطرها للحكم فيها وفقاً للوجه الشرعي . ويجوز لمحكمة التمييز إذا كان موضوع الحكم المعارض عليه بحالته صالحاً للحكم واستندت ظروف الدعوى سرعة الإجراء لى تحكم في الموضوع وفي جميع الأحوال التي تحكم فيها محكمة التمييز بحسب لى تصدر حكمها بحصول الخصوم ، ويكون حكمها نهائياً ، ما لم يكن





الحكم بالقتل أو الترحيم أو القلع أو العفص فيما دون النص فيلزم رفعه إلى مجلس القضاء الأعلى .

الفصل الثاني

إعادة النظر

المادة السادسة بعد المائتين :

يجوز لأي من الخصوم أن يطلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالمعقوبة في الأحوال الآتية :

- ١- إذا حكم على المتهم في جريمة قتل ثم وُجد المدعى قتله حياً
- ٢- إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة ذاتها ، وكان بين الحكمين تناقض يفهم منه عدم إدانة أحد المحكوم عليهما .
- ٣- إذا كان الحكم قد بُني على أوراق ظهر بعد الحكم تزويرها ، أو بُني على شهادة ظهر بعد الحكم أنها شهادة زور .
- ٤- إذا كان الحكم بُني على حكم صادر من إحدى المحاكم ثم ألغي هذا الحكم .
- ٥- إذا ظهر بعد الحكم بئس أو وفائع لم تكن معلومة وقت المحاكمة ، وكان من شلى هذه البرينات أو الوقائع عدم إدانة المحكوم عليه ، أو تخفيف العقوبة .





الرقم :
التاريخ :
المشروعات :

المادة السابعة بعد المائتين :

يُرفع طلب إعادة النظر بصحيفة تقدم إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ، ويجب أن تشمل صحيفة الطلب على بيان الحكم المطلوب إعادة النظر فيه وأسباب الطلب .

المادة الثامنة بعد المائتين :

تنظر المحكمة في طلب إعادة النظر وتفصل أولاً في قبول الطلب من حيث الشكل ، فإذا قبلته حددت جلسة للنظر في الموضوع ، وعليها إبلاغ أطراف الدعوى .

المادة التاسعة بعد المائتين :

لا يترتب على قبول المحكمة طلب إعادة النظر من حيث الشكل وقف تنفيذ الحكم ، إلا إذا كان صادراً بعقوبة جسدية من قصاص ، أو حد ، أو تعزير ، وفي غير ذلك يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ في قرارها بقبول طلب إعادة النظر .

المادة العاشرة بعد المائتين :

كل حكم صادر بعدم الإدانة - بناءً على طلب إعادة النظر - يجب أن يتضمن تعويضاً معنوياً ومادياً للمحكوم عليه لما أصابه من ضرر إذا طلب ذلك .

المادة الحادية عشرة بعد المائتين :

إذا رُفض طلب إعادة النظر فلا يجوز تجديده بناءً على الوقائع نفسها التي بُني عليها .





الرقم :
التاريخ :
المشروعات :

المادة الثانية عشرة بعد المائتين :

الأحكام التي تصدر في موضوع الدعوى - بناءً على طلب إعادة النظر - يجوز الاعتراض عليها بطلب تمييزها ، ما لم يكن الحكم صادراً من محكمة التمييز فيجب التقيد بما ورد في المادة الخامسة بعد المائتين من هذا النظام .

الباب الثامن

قوة الأحكام النهائية

المادة الثالثة عشرة بعد المائتين :

الأحكام النهائية هي الأحكام المكتسبة للقطعية بقناعة المحكوم عليه ، أو تصديق الحكم من محكمة التمييز ، أو مجلس القضاء الأعلى بحسب الاختصاص .

المادة الرابعة عشرة بعد المائتين :

إذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجزائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالاعتراض على هذا الحكم وفقاً لما هو مقرر في هذا النظام .

الباب التاسع

الأحكام الواجبة التنفيذ

المادة الخامسة عشرة بعد المائتين :

الأحكام الجزائية لا يجوز تنفيذها إلا إذا أصبحت نهائية .





الرقم :
التاريخ :
الشفوعات :

المادة السادسة عشرة بعد المئتين :

يُفرَج في الحال عن المتهم الموقوف إذا كان الحكم صادراً بعدم الإدانة ، أو بعقوبة لا يقتضي تنفيذها السجن ، أو إذا كان للمتهم قد قضى مدة العقوبة المحكوم بها في أثناء توقيفه .

المادة السابعة عشرة بعد المئتين :

إذا كان المحكوم عليه بعقوبة السجن قد أمضى مدة موقوفاً بسبب القضية التي صدر الحكم فيها وجب احتساب مدة التوقيف من مدة السجن المحكوم بها عند تنفيذها .

ولكل من أصابه ضرر نتيجة اتهامه كيداً ، أو نتيجة إطالة مدة سجنه أو توقيفه أكثر من المدة المقررة للحق في طلب التعويض .

المادة الثامنة عشرة بعد المئتين :

يجوز للمحكمة التي أصدرت الحكم بالإدانة أن تأمر بتأجيل تنفيذ الحكم الجزائي لأسباب جوهريّة توضحها في أسباب حكمها ، على أن تحدد مدة التأجيل في منطوق الحكم .

المادة التاسعة عشرة بعد المئتين :

يرسل رئيس المحكمة الحكم الجزائي الواجب التنفيذ الصادر من المحكمة إلى الحاكم الإداري لاتخاذ إجراءات تنفيذه . وعلى الحاكم الإداري اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم فوراً .

المادة العشرون بعد المئتين :

أ- تنفذ الأحكام الصادرة بالقتل ، أو الرجم ، أو القطع بعد صدور أمر من الملك أو من ينيبه .





الرقم :
التاريخ :
المشروعات :

ب- يشهد مندوبو الحاکم الإداري والمحكمة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنکر والشرطة تنفيذ الأحكام الصادرة بالقتل ، أو للرجم ، أو القلع ، أو الجلد .

المادة الحادية والعشرون بعد المائتين :

تطبق الأحكام الواردة في نظام المرافعات الشرعية فيما لم يرد له حكم في هذا النظام وفيما لا يتعارض مع طبيعة الدعاوى الجزائية .

المادة الثانية والعشرون بعد المائتين :

تحدد اللائحة التنفيذية لهذا النظام إجراءات تنفيذ الأحكام الجزائية .

المادة الثالثة والعشرون بعد المائتين :

يصدر مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا النظام بناءً على اقتراح وزير العدل بعد الاتفاق مع وزير الداخلية .

المادة الرابعة والعشرون بعد المائتين :

يلغى هذا النظام كل ما يتعارض معه من أحكام .

المادة الخامسة والعشرون بعد المائتين :

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد مضي مائة وثمانين يوماً من تاريخ نشره .

